محاضرة حول علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى
وطرق البحث العلمي في الاقتصاد

يشير الاقتصاديون الى أن علم الاقتصاد يعالج جانباً مهماً من جوانب السلوك الإنساني، فمرة ينظر الى الانسان كمستهلك ويتابع ويحلل سلوك المستهلك، ومرة أخرى ينظر الى الانسان كمنتج ويتابع ويحلل سلوك المنتج، وطالما أنه يهتم بسلوك الانسان في الاستهلاك والإنتاج فإنه ينتمي الى العلوم الاجتماعية التي تتشابك وتترابط مع بعضها البعض فلا يمكن مثلاً تحليل مشكلة أزمة السكن في العراق بمعزل عن السياسة الداخلية والخارجية للبلد، أو بمعزل عن الظواهر السكانية، أو بمعزل عن الظواهر الاجتماعية. فالسياسة الداخلية للبلد قد تقدم الدعم والقروض الميسرة للحد من أزمة السكن، والسياسة الخارجية قد تسمح للاستثمار الأجنبي ببناء مجمعات سكنية، والزيادة المطردة في السكان لها تأثيرها على أزمة السكن، والظواهر الاجتماعية والمشاكل العائلية الناجمة عن كثرة أفراد الأسرة في سكن ضيِّق تولد العديد من المشاكل الاجتماعية، وهكذا فبالإمكان اعتبار أي ظاهرة إجتماعية هي ظاهرة إقتصادية وسياسية وقد يكون لها جذور تأريخية.

وعلى الرغم من تصنيف علم الاقتصاد ضن خانة العلوم الاجتماعية إلّا أن له علاقة وطيدة بالعلوم الطبيعية أيضاً كالرياضيات والإحصاء والهندسة بل وحتى في علم الوراثة. وهو يؤثر فيهم ويتأثر بهم، يأخذ منهم ويعطي لهم. وفيما يلي إستعراضاً موجزاً للعلاقة التي تربط علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى على النحو الآتي:-

1- **علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:** فالسياسة الاقتصادية نابعة من السياسة العامة للبلد، وهي مكمّلة لها ولا تتعارض معها، فإذا ما أقرّت السياسة العامة بمبدأ الحرية والحفاظ على الملكية الخاصة، فإن السياسة الاقتصادية ستعمل في مبدأ الخصخصة وتوسيع القطاع الخاص وترك العنان لآلية السوق الحر لتكون المحرك الديناميكي للاقتصاد القومي، وتبقى حدود القطاع العام ليمارس عمله في أنشطة لا تكون منافسة للقطاع الخاص، والعكس أيضاً وارد، فإذا ما أقرت السياسة العامة للبلد بمبدأ المركزية والشمولية فإن السياسة الاقتصادية سوف تحجم دور القطاع الخاص ويكون القطاع العام هو الرائد في الاقتصاد القومي، لابل أنه حتى القطاع الخاص يكون خاضع للتخطيط الاقتصادي الذي بدوره

يرسم أهداف القطاع الخاص ويحدد حتى أسعار السلع والخدمات والمجالات والأنشطة المسموحة لعمل القطاع الخاص.

كما إن الوضع السياسي والإستقرار الأمني يعد من مقومات الإنتعاش الاقتصادي في أي بلد، فالحروب والتناحرات السياسية وحالة عدم الاستقرار تنعكس سلباً على حالة الاقتصاد القومي للبلد، وقد يصل الى حد الإنهيار والعكس صحيح.

وبقدر ما يتأثر الاقتصاد بالسياسة فهو أيضاً يؤثر فيها، فإذا ما تمتع البلد باقتصاد قوي وسليم ومعافى فإن هذا سوف يرفع من المكانة السياسية للبلد على الصعيد المحلي والعالمي، وسوف يكون للبلد تأثير سياسي واضح ضمن المنظومة الإقليمية أو المنظومة العالمية. وخير دليل على ذلك أن البلدان الصناعية العظمى هي التي تقود السياسة العالمية وتهيمن على هيئة الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن الى الحد الذي تمتلك فيه حق الرفض، فلا يمكن إتخاذ أي قرار في مجلس الأمن إلّا بموافقة البلدان الخمس العظمى. كما إنّ تحسُّن الوضع الاقتصادي يمكِن البلدان من تمويل المنظمات العالمية وبالتالي الهيمنة على قرارات وسياسات المنظمات العالمية.

ويلاحظ أن من الصعب الفصل بين السياسة والاقتصاد خاصة، أنه الى وقت قريب كان علم الاقتصاد يدرَس تحت إسم الاقتصاد السياسي.

2-علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس :

يهتم علم النفس بدراسة سلوك الانسان وتصرفاته والدوافع التي تكمن وراء تلك التصرفات مثل ظاهرة العزوف عن الزواج وأسبابها أو ظاهرة التوحد وعدم الانسجام والتخالط مع الآخرين وأسبابها والكثير من الظواهر التي تقف وراءها دافع نفسية.

وعلم الاقتصاد أيضاً يدرس سلوك الانسان مرة كمستهلك ومرة أخرى كمنتج. إذ يهتم بدراسة سلوك المستهلك في عملية إشباع الحاجات والرغبات المختلفة المتجددة والتعرف على أذواقهم وإمكاناته الى الحد الذي يمكن أن يؤثر فيها من خلال الدعاية والإعلان مثلاً. كذلك يهتم بسلوك المنتج وبحالته النفسية التي تنعكس على قرارات الإنتاج، فحالة التفاؤل تنعكس إيجابياً على الإنتاج وحالة التشاؤم تنعكس سلبياً على الإنتاج. وإنّ كلا الحالتين وراءها تكمن أسباب يقف عندها علم الاقتصاد ويسعى الى طمأنة المنتجين بمستقبل أفضل ن خلال السياسات الاقتصادية الداعمة.

وبقدر ما تؤثر الحالة النفسية للإنسان على السلوك الاقتصادي، فإن الحالة الاقتصادية للإنسان تؤثر على سلوكه النفسي، فالإنسان الذي يتمتع بإمكانات مادية

إقتصادية عالية تتحسن حالته النفسية، والانسان الذي يعيش حالة من الفقر والبؤس تتردى حالته النفسية. وهكذا نلاحظ التداخل بين علم الاقتصاد وعلم النفس وإن كلاهما يكمل عمل الآخر.

3-علاقة علم الاقتصاد بعلمي الرياضيات والإحصاء :

يعد علم الرياضيات بمثابة المعين الذي تلهم منه جميع العلوم الأخرى الصرفة منها والإنسانية، لابل أنه لا يمكن تصور علم بدون استخدام علم الرياضيات. ويلجأ في كثير من الأحيان الباحثون في الاقتصاد الى إعتماد البرهان الرياضي من خلال إعتماد المعادلات الرياضية للربط بين المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليم لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة. فالطلب على سبيل المثال يتوقف على مجموعة من العوامل والمتغيرات مثل (السعر، الدخل، ذوق المستهلك... الخ)

ويمكن تحويل هذه العلاقة الى دالة رياضية كالآتي :

$$D = f(x_1 x_2 x_3 \dots x_n)$$

حيث أن D يمثل الطلب

X_1 يمثل السعر

X_2 يمثل الدخل

X_3 يمثل ذوق المستهلك

وبالتالي يمكن معرفة تأثير كل عامل من هذه العوامل بالطلب ويمكن أن يعاد ترتيبها بحسب الأهمية وتحديد نوعية هذه العلاقة فيما إذا كانت طردية أم عكسية وبالتالي يمكن إتخاذ قرار الإنتاج السليم وفقاً لهذه العوامل وما قد يحصل فيها من تغيرات في المستقبل. ويكاد لا يخلو أي فرع من فروع علم الاقتصاد من استخدام الرياضيات لابل أن هناك فرع يسمى بالاقتصاد الرياضي.

أمّا بالنسبة لعلم الإحصاء فهو كذلك يعد أساس لبناء النظريات والنماذج في مختلف العلوم الصرفة والإنسانية ولا يمكن الاستغناء عنه. وعلى صعيد علم الاقتصاد فإن العديد من الظواهر الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على استخدام البيانات والجداول الإحصائية التي يتم تحويلها فيما بعد الى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل والتصنيف والتمكن من الوصول الى أدق النتائج. فعلى سبيل المثال جدول العرض يوضح لنا قرارات

الإنتاج عند مستويات مختلفة من الأسعار، ومنه نتوصل الى منحنى العرض لسلعة ما والوصول الى الإتجاه العام لكميات الإنتاج وفقاً للتغيرات في الأسعار.

وبقدر تأثر علم الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء فإنه أيضاً يؤثر فيهما من خلال الرفاه الاقتصادي الذي يمكِن المجتمع من تحسين وتطوير الأدوات التي يحتاجها علم الرياضيات وعلم الإحصاء في عملية البحث والتطوير، فاختراع الحاسوب الذي طوَر عملية البحث في علمي الرياضيات والإحصاء هو ناتج من نتاجات العملية الاقتصادية، وإن ارتفاع الدخل والمستوى المعاشي للمتخصصين في الرياضيات والإحصاء يؤهلهم للمزيد من الإبداع والابتكار والتطوير.

4-علاقة علم الاقتصاد بالقانون :

إذ ينظم القانون العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وين الأفراد والحكومات من جهة أخرى، وكذلك ينظم العلاقات الاقتصادية بين العاملين وأرباب العمل، وبين المواطنين والحكومة، وبين البلدان. فقوانين العمل تحمي القوى العاملة وتحدد أجورهم وإجازاتهم والضمان الاجتماعي لهم وقانون الضرائب والرسوم تستقطع جزء من دخول الأفراد إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر لتمويل موازنة الحكومة لكي تستطيع أن تقوم بواجباتها. وقانون الكمارك يحمي المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات المستوردة. وتطول قائمة تدخل القانون بالشؤون الاقتصادية حتى الى تنظيم الأسواق المالية وأسعار صرف العملات وتحديد سعر الفائدة وكل ذلك له أثر كبير في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع.

وبالمقابل فإن المجتمعات المترفة اقتصادياً تكون أكثر تأهيلاً لتنظيم القوانين والعمل على تطبيقها، فالإمكانات المادية العالية في البلد المرفّه اقتصادياً تمكنه حتى بالإستعانه بالخبراء القانونيين الأجانب لتنظيم الشؤون القانونية للبلد، مثل الاستعانة بخبراء قانونيين لصياغة الدستور، أو لصياغة قانون الأحوال الشخصية أو قانون المرافعات ...الخ.

1-علاقة علم الاقتصاد بعلم السياحة :

إحدى أهم الشروط الأساسية لممارسة السياحة هو توفر الإمكانات المادية، فالأفراد الذين يتمتعون بدخول عالية هم الأكثر قدرة على ممارسة السياحة، وما ينطبق على الأفراد ينطبق على البلدان، فالبلدان الغنية مثل بلدان أمريكا الشمالية و أوربا الغربية والخليج العربي هم الأكثر طلباً للسياحة. والعكس صحيح، إذ أن الحالة الاقتصادية هي التي تتحكم في الطلب السياحي وتؤثر فيه وبشكل يفوق العوامل المؤثرة الأخرى.

وبقدر ما يكون للاقتصاد تأثير في الطلب السياحي يكون له تأثير في العرض السياحي، فالدول التي تتمتع بإمكانات مادية عالية هي الأقدر على تمويل الاستثمار السياحي وبناء العديد الكثير من المنشآت السياحية التي تمثل بمجموعها جزءاً مهماً من العرض السياحي إضافة الى العوامل الطبيعية. وإن البلدان الغنية مثل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة تتمتع بعرض سياحي متكامل ومتطور وبطاقات مرتفعة بفعل الإمكانات المادية أي الاقتصادية المتاحة لها.

وبقدر ما يؤثر الاقتصاد، بالسياحة فإن السياحة أيضاً تؤثر في الاقتصاد فهي تساهم بتكوين جزء من الدخل القومي وتعمل على كسب العملات الأجنبية وتدعم ميزان المدفوعات وتوفر المزيد من فرص العمل فترفع من مستوى الاستخدام وتحد من البطالة وتعمل أيضاً على تطوير مشاريع البنى التحتية والبنى القومية...الخ. فهناك الكثير من البلدان العالمية تستمد قوتها الاقتصادية من إمكاناتها السياحية، وقد يصل الوضع الى حد أن النشاط السياحي يكون هو المحرك الديناميكي للاقتصاد القومي فيها كما هو الحال في إسبانيا.

خامساً : طريقة البحث العلمي في علم الاقتصاد :

يعرف الاقتصاد على أنه علم إجتماعي، وهذا يعني أن الاقتصاد هو أحد فروع المعرفة الأكاديمية التي تستخدم الطريقة العلمية الموضوعية لتحليل صنف معين من المشاكل الهامة للمجتمع البشري. وتعرف الطريقة بأنها " الحالة المشخصة أو الكيفية الملائمة أو الإجراءات العلمية التي تدرس الظواهر للكشف عن حقيقتها ".

وبالأساس هناك طريقتين علميتين تستخدمان في عموم البحث العلمي ومنها البحث في المجالات الاقتصادية وهي :*

1- الطريقة الاستقرائية :

إن كلمة إستقراء (Induction) هي ترجمة لكلمة يونانية معناها القيادة، والمقصود بها قيادة العقل للقيام بعمل يؤدي الى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات. وبموجب هذه الطريقة يجمع الباحث الأدلة الكافية التي تساعده على إصدار التعميمات، وكاتجاه عام الطريقة تعني " الاتجاه من الحالات الجزئية الى الحالات العامة ". أي من الجزء الى العام. ووفق هذه الطريقة فإن ما ينطبق على الجزء ينطبق على الكل.

ووفقاً للطريقة الإستقرائية بإمكان الباحث أن يتابع تأثير التغيرات في أسعار سلعة ما على كمية الطلب عليها، ويجمع بيانات عن عينة من المستهلكين لهذه السلعة وبالتالي يتوصل الى قانون مفاده أن " هناك علاقة عكسية بين سعر السلعة وكمية الطلب عليها "، وهذه الحالة تمثل جزئية من عموم الطلب على جميع السلع، وبالتالي فإن ما ينطبق على الجزء ينطبق على الكل، وبالتالي يمكن تعميم قانون الطلب على جميع السلع.

2- الطريقة الاستنباطية :

الإستنباط (Deduction) هي كلمة مرادفة للاستنتاج. وإذا كان الاستقراء هو الانتقال من الحالة الخاصة الى الحالة العامة، فإن الاستنباط هو الانتقال من الحالة العامة الى الحالة الخاصة، وتقوم فكرة الاستنباط على أن ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء. ويحاول الباحث بموجب الطريقة الاستنباطية أن الجزء يقع منطقياً في إطار الكل. فإذا كان السلوك العام للمستهلكين يتأثر بأسعار السلع وأن هناك قانون عام يسمى بقانون الطلب، فإن سلوك المستهلك زيد لا يشذ (في الحالات الاعتيادية) عن سلوك الآخرين، وإنّ رد فعله في عملية إقتناء السلع تجاه أسعارها سوف يتماشى مع قانون الطلب، وإن ارتفاع سعر سلعة ما سيؤدي الى تقليل الكميات المطلوبة من زيد والعكس صحيح. وعلى الرغم من إمكانية التمييز بين الطريقتين، إلّا أنه في الوقت الحاضر هناك طريقة ثالثة في البحث العلمي تسمى بالطريقة الحديثة للبحث (Inductive-Deductive) أي الطريقة (الاستقرائية-الاستنباطية) وهي تجمع بين الطريقتين وتسمى أيضاً بالطريقة العلمية (Scientific Method). وبموجب هذه الطريقة ينتقل الباحث من مرحلة الاستقراء للجزئيات ومراقبتها الى استنباط النتائج المنطقية منها وإيجاد حلول مقبولة لها.